

# ملخص التقرير الوطني الثاني لدولة الإمارات العربية المتحدة عن تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أبريل 2002 م

## 1

### 2 مقدمة

دولة الإمارات العربية المتحدة تتميز بخصوصية عن باقي دول العالم، عند تناول الخطط والإستراتيجيات المتوفرة عن مجالات تتعلق بمكافحة التصحر. فمصطلح التصحر الوارد في الاتفاقية يقابله منها مصطلح تخضير الصحراء. والمنهج الأخير يعني بتحويل البيئة الصحراوية الطبيعية إلى بيئة منتجة زراعيًا والمحافظة على التنوع الإحيائي بها وزيادة الناتج الاقتصادي منها. تخضير الصحراء وتشجيرها تبنته واتبعت دولة الإمارات العربية المتحدة. فالنصر تم تعريفه في الاتفاقية بأنه تردي الأراضي في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، والجافة شبه الرطبة، نتيجة عوامل مختلفة من بينها الاختلافات المناخية والأنشطة البشرية. ومصطلح "مكافحة التصحر" يتضمن الأنشطة التي تشكل جزءًا من التنمية المتكاملة للأراضي من أجل التنمية المستدامة والتي ترمي إلى منع و/أو خفض تردي الأراضي، وإعادة تأهيل الأراضي التي تردت جزئيًا، واستصلاح الأراضي التي تصحرت. الكثير من الدول تعاني من مشاكل التصحر نتيجة للعوامل الطبيعية أو لغياب التخطيط السليم وقلة الإمكانيات. ونظرًا لوقوع دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن الحزام الصحراوي الجاف لغرب القارات فإن بيئتها تتسم بغيرها من بيئات المناطق الجافة وشبه الجافة في العالم بحساسية فائقة في إطار من التوازن الدقيق بين عناصرها الطبيعية المختلفة من مناخ ومياه، وتربة، وغطاء نباتي، وكائنات حية؛ لذا فإن تعرضها لمخاطر الجفاف والتصحر يعتبر ظاهرة متكررة. وفي دولة الإمارات - ورغم وجود مساحات كبيرة من الأراضي الصحراوية الطبيعية القاحلة، ونسبة للاهتمام المبكر بقضايا التصحر على كافة المستويات بالدولة والاهتمام بالتحريج وزراعة الغابات والأحزمة الواقية - إضافة لاستصلاح مساحات شاسعة من الأراضي وتوزيعها على المواطنين وإتباع أفضل النظم لرعيها وزراعتها، نسبة لكل ما سبق فقد صارت قضية التصحر من أولويات الدولة. ومع ذلك فإن الاهتمام بمكافحة التصحر يتواصل لتضمينه صلب السياسات والممارسات الزراعية. حيث نجد أن جزء قليل من الأراضي الزراعية قد تدهورت بنسب متفاوتة بشكل أو بآخر. وفي المقابل تم تراجع الصحراء أمام اتساع الأراضي المزروعة.

### 3 الإستراتيجيات والخطط الوطنية في مجال البيئة ومكافحة التصحر

#### 3.1 تراجع الصحراء أمام اتساع الأرض المزروعة

تضمّن مشروع الخطة الخمسية الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة، (1981-1985)، أهدافاً هامة في توسيع الرقعة المزروعة بكافة صورها من غابات ومزارع منتجة. حيث كانت الأراضي الصالحة للزراعة تتراوح بأقل من 200 ألف هكتار أي ما نسبته 2.4% من مساحة الدولة الإجمالية واستهدفت الخطة الإنفاق على الإستثمارات الثابتة في قطاع الزراعة نحو 3673 مليون درهم رصدت منها الحكومة الاتحادية لسنوات الخطة 1382 مليون درهم، تتضمن 752 مليون درهم لتوفير المياه وشبكات الري الحديث، وهذه الإنجازات تصبّ في مكافحة التصحر، فقد ارتفعت المساحة المزروعة (من 32.5 إلى 43.6) ألف هكتار خلال السنوات 75-1980م، واستهدف مشروع الخطة الخمسية إلى التوسع في الأرض المزروعة والتي بلغت 68.3 ألف هكتار عام 1985م، (منها نحو 40 ألف هكتار مساحة الغابات)، وقد تزايدت مساحة الأرض المزروعة بمعدل 9.4% سنوياً خلال السنوات التالية. وترسخت سياسة توسيع الأرض المزروعة، وتساعدت المساحة بوتائر أعلى، حيث بلغت 161.7 ألف هكتار، (منها مساحة الغابات نحو 100 ألف هكتار) خلال عام 1990م، ثم ارتفعت إلى 266 ألف هكتار (منها مساحة الغابات 200 ألف هكتار) خلال عام 1995، ثم إلى 546.5 ألف هكتار (مساحة الغابات 300 ألف هكتار) خلال عام 2000م، وارتفعت الأرض المزروعة والرقعة الخضراء بمعدل 14.9% سنوياً خلال السنوات 85-2000، لتصل في النهاية إلى 6.5% من المساحة الإجمالية للدولة عام 2000م. إنّ التوسع في استخدام المياه الجوفية في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتبر العامل الحاسم في تردي نوعية المياه، وذلك نظراً لعدم وجود ظاهرة قطع الغابات والتوسع في البناء والتشييد على حساب الأرض الزراعية، بل على العكس من ذلك فإن معظم الإنشاءات الجديدة تعمل بشكل أساسي على التوسع في استصلاح الأرض وزراعتها. وقد أدركت الدولة أهمية المياه الجوفية، ولاحظت العجز في ميزان المياه الجوفية، لذا تمّ رصد الموارد المالية لتعميم الري الحديث في الدولة وتقوم حالياً الجهات العليا المسؤولة بالدولة بدراسة إعداد خطة إستراتيجية لاستكشاف واستثمار المياه الجوفية العميقة، ووضع السياسات الخاصة بالاستغلال الأمثل للمياه الجوفية، بسبب التزايد الكبير في حجم الطلب الكلي على المياه الجوفية.

## 3.2 الخطط والإستراتيجيات الوطنية المتاحة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية

إن اكتشاف النفط الخام وإنتاجه تجارياً في دولة الإمارات العربية المتحدة أوجد أوضاعاً اقتصادية جديدة، وتمثلت هذه الأوضاع في توافر موارد مالية كبيرة من جهة، وسعى الحكومة في استثمار هذه الموارد في تطوير مختلف جوانب الاقتصاد من جهة أخرى. كما أن قيام الاتحاد في أواخر عام 1971، وازدياد مهام الحكومة التنموية والمتمثلة في بناء اقتصاد الدولة وفق أسس جديدة خاصة في مجالات الخدمات العامة، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية الشاملة، أدى ذلك كله إلى التركيز في أوائل السبعينات بأهمية وضرورة تنظيم عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يتيح الاستفادة القصوى للسكان من جهة، واستغلال الموارد المتاحة بصورة مثلى.

ولذا أولت دولة الإمارات العربية المتحدة جهود المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام وعلى الخصوص تشجير وزراعة وتخضير البيئة الصحراوية، اهتمامها البالغ منذ السنوات الأولى لنشأتها، واعتبرتها ركيزة من ركائز سياستها التنموية. وقد حققت في مدى زمني قصير مجموعة هامة من الإنجازات في كافة المجالات ذات العلاقة بالبيئة ومكافحة التصحر، والتي ما كان لها أن تتحقق لولا السياسة الرشيدة والحكيمة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس الدولة حفظه الله الذي أولى قضية البيئة ما تستحقه من رعاية واهتمام. إن اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالبيئة هو اهتمام حقيقي وأصيل، نابع من إيمان قيادتها الرشيدة وقناعتها بأن الحفاظ على موارد البيئة هو حفاظ على حق جيل الحاضر وأجيال المستقبل. وقد أكدت دولة الإمارات هذا الاهتمام في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد، ولعل أهمها الكلمة التي وجهها صاحب السمو رئيس الدولة إلى مؤتمر قمة الأرض في البرازيل عام 1992م. كما أكدت الدولة هذا الاهتمام من خلال انضمامها لمعظم الاتفاقيات الإقليمية والدولية الرامية إلى الحفاظ على البيئة، ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي انضمت لها الدولة في يناير عام 1999م.

وجاء إنشاء الهيئة الاتحادية للبيئة في عام 1993 تأكيداً جديداً لهذا الاهتمام، وعلامة مميزة في مسيرة العمل البيئي ومكافحة التصحر بدولة الإمارات، وهي الهيئة التي كلفت بمسؤولية العناية بالبيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام بالتنسيق والتعاون مع كافة الجهات المعنية داخل الدولة وخارجها. ورغم سنواتها القلائل فقد استطاعت الهيئة تحقيق مجموعة من الإنجازات، لعل أبرزها مشروع الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي، ووضع قانون حماية البيئة وتنميتها الذي صدر سنة 1999م.

توجد هنالك خطط واستراتيجيات لقطاعات (الزراعة، الطاقة، التعليم، التجارة، الصحة، استئصال الفقر، الهجرات، الغابات، تغير المناخ، التنوع البيولوجي، الموارد الساحلية والبحرية) يصعب حصرها في إطار هذا التقرير. ولقد تم تناولها ضمن الإستراتيجيات القطاعية العشرة المذكورة ضمن الإستراتيجية البيئية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تم الإشارة إليها من قبل.

### 3.2.1 الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة

لقد سعت الهيئة الاتحادية للبيئة إلى إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة انسجاماً مع سياسة الدولة في المحافظة على البيئة وتنمية مواردها بشكل مستدام ومكافحة التصحر وقد تم إنجاز الجزء الأول الخاص بأولويات العمل البيئي للدولة وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين الوطني في شهر ديسمبر 1998م. ويمثل الجزء الأول نسيجاً متداخلاً لما حوته تقارير مجموعات العمل القطاعية العشر التي تمثلت العمل البيئي التنموي في الدولة، وهي قطاع: البلديات، والمياه، والبيئة البحرية، والتخطيط والبيئة الحضرية، والزراعة وموارد الأرض، والصناعة، والطاقة، والصحة، والتعليم والوعي البيئي، والنفط والغاز. وتضمن الجزء الثاني الذي أنجز في نوفمبر 1999، الإستراتيجيات القطاعية والتي بنيت على أساس أولويات العمل البيئي القطاعية والتي تم إنجازها في المرحلة الأولى. على نسق يتمثل في الأسباب التي على أساسها تم اختيار أولويات العمل البيئي ثم حددت الأهداف المناسبة لتلك الأولويات والسياسات المحققة لتلك الأهداف، والأولويات تتمثل في: توفر موارد المياه العذبة. والحد من التلوث (ماء، هواء، نفايات). والمحافظة على البيئة البحرية. والمحافظة على البيئة الحضرية. والمحافظة على موارد الأرض والتنوع البيولوجي. واتضح أن جميع الإستراتيجيات القطاعية لها علاقة بالتصحر بشكل أو بآخر.

والفصل الثاني من الجزء الثاني من الإستراتيجية يعنى بالإستراتيجية الوطنية البيئية لموارد المياه. والفصل السادس: يعنى بالإستراتيجية الوطنية البيئية لإهدار موارد الأرض والتنوع البيولوجي. وما ورد في هذين الفصلين هو الذي له علاقة مباشرة بمكافحة التصحر في الدولة، كما أن الأولويات المشار إليها في هذين الفصلين تغطي معظم العمل المطلوب في مجال مكافحة التصحر. ويمكن إيجاز أولويات العمل البيئي لهذا القطاع في التالي: إعادة تأهيل تدهور موارد الأرض (تصحر، تملح، فقدان التنوع البيولوجي) وإدارتها. وترشيد استخدام المياه في الزراعة. وإدارة النشاط الزراعي والرعي والحراجي إدارة مستدامة.

وتم في العام 2000م الانتهاء من المرحلة الثالثة للإستراتيجية والتي تتضمن برامج العمل في مجال البيئة لجميع القطاعات وبشكل تفصيلي. وبذلك تكون الإستراتيجية الوطنية للبيئة قد تم استكمال إعدادها. وفيما يتعلق بمكافحة التصحر فإن الأنشطة والبرامج الخاصة بالعمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة تم تغطية ما هو مطلوب في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

### 3.2.2 دراسة أولية للمحميات الطبيعية في دولة الإمارات العربية المتحدة

بدأ الاهتمام بالحياة البرية وحماية الأنواع المهددة بالانقراض في مرحلة مبكرة جداً وقد قامت الدولة بإنشاء سلسلة من المحميات الطبيعية البرية والبحرية. وبهدف تطوير الجهد المبذول في هذا الجانب فقد قررت الهيئة الاتحادية للبيئة إجراء دراسة أولية شاملة للمحميات الطبيعية في دولة الإمارات. ومن المتوقع أن تؤدي نتائج الدراسة إلى تبني إستراتيجية إقامة وتطوير المحميات الطبيعية في الدولة تقوم على أساس الحفاظ على التراث الحضاري وحماية البيئة الطبيعية ووقف زحف النشاطات التنموية والعمرانية على المناطق الطبيعية وذلك لضمان حقوق الأجيال المقبلة والاستفادة منها والتمتع بجمالها.

### 3.3 مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في دولة الإمارات العربية المتحدة

أعدت دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مسودة خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر في الدولة وتم الانتهاء منها عام 1995م، ولم يتم العمل بها نظراً للشروع في إعداد الإستراتيجية الوطنية البيئية وخطة العمل البيئي والتي يندرج ضمنها معالجة جميع القضايا البيئية بشكل متوازن ومتكامل بما فيها وضع برامج وأنشطة خاصة لمكافحة التصحر. ولا تزال هذه الخطة مسودة.

### 3.4 الأنشطة العلمية والتقنية لمكافحة التصحر

الأنشطة العلمية والتقنية تركز في الأساس على برامج تخصير الصحراء. إن نجاح دولة الإمارات في تخصير الصحراء وزراعة الغابات وزراعة المحاصيل الغذائية للإنسان والعلف للحيوان، تم بتطبيق العديد من الأنشطة العلمية والتقنية. ولقد بدأ العمل بها في الدولة منذ أوائل السبعينيات في أواخر القرن الماضي، أي قبل وضع اتفاقية التصحر موضع التنفيذ. وهذا ما يميز دولة الإمارات بخصوصية عند تناول مكافحة التصحر. نهج دولة الإمارات في اتخاذ القرارات المتعلقة بمكافحة التصحر هو الاعتماد على قاعدة علمية من البحوث ونظم المعلومات والرصد للموارد والأنشطة. والعديد من الأنشطة المتصلة بهذا البرنامج تقوم بتنفيذها الجهات المختصة كل في مجال اختصاصها. إن الإنجازات الضخمة التي تحققت في مجالات الزراعة تلعب دوراً مهماً في تحقيق الهدف المعلن، وهو الإكتفاء الذاتي من الغذاء. وقد أجريت تجارب عديدة لزراعة مختلف الأنواع من الفاكهة والخضراوات باستخدام أحدث التقنيات للزيادة وتحسين الإنتاجية. وقد حققت نتائج باهرة واستخدمت سلسلة واسعة من التقنيات في مراكز الأبحاث الزراعية الحكومية في العين والذيد والحرمانية وكلباء، ابتداء من ميكنة تلقيح النخيل إلى اختبار زراعة أكثر من 30 نوعاً من الشعير والقمح.

#### 3.4.1 التقنيات والمعارف التقليدية

وتجاوباً مع اهتمامات صاحب السمو رئيس الدولة وتوجيهاته المستمرة بالاهتمام بالتراث الشعبي والمعارف التقليدية ودعوته إلى جمعه وتوثيقه، انتشر في مختلف مدن الدولة المراكز والجمعيات والمحميات والمتاحف والأندية المهمة بمختلف أنواع التراث الشعبي والمعارف التقليدية، ومن بينها مركز الوثائق والدراسات ولجنة التاريخ والتراث وجمعية إحياء التراث الشعبي وأندية الفروسية واتحادات سباقات الهجن ومراكز الصناعات التقليدية البيئية وفرق الفنون الشعبية. وتأسيس جمعية إحياء التراث الشعبي التي تهدف إلى المحافظة على التراث والمعارف التقليدية وإحيائها وإظهارها أمام الأجيال المتعاقبة كي يفقهوا كيف كان يعيش أجدادهم وإلقاء الأضواء على العادات والتقاليد والمعارف المتوارثة. وقد أنشأت الجمعية قرية زايد للتراث الشعبي التي تعد اليوم معلماً مهماً في أبو ظبي يقدم مفردات الحياة التقليدية القديمة قبل النهضة التي شهدتها البلاد.

وانطلاقاً من تقاليد الصحراء، أعطيت تربية الإبل الاهتمام الذي تستحقه، فالإبل كانت تنقل الناس عبر الصحراء وتوفر لهم الحليب واللحم والجلود. كما أن عظام أكتافها كانت تستخدم كألواح كتابية صغيرة للتلاميذ. أما اليوم، وعلى الرغم من أن وسائل النقل أصبحت متوفرة إلا أن الكثير من العائلات المواطنة لا تزال تحتفظ بعدد قليل من الإبل للاستفادة من لحمها وحليبها وأنشطة سباق الهجن. وحكومة الإمارات تشجع على ذلك عبر تقديم مساعدات مالية إلى أولئك الذي يواصلون تربية هذا الحيوان. كما أنشأت الدولة عدد من المحميات البرية للمحافظة على الحياة الفطرية سواء نباتية أو حيوانية.

#### 3.4.2 الإنذار المبكر

تقوم وزارة المواصلات انطلاقاً من مسؤولياتها في تأمين سلامة الأرواح والممتلكات في الجو والبحر والبر بالتعرف على التغيرات المناخية بالدولة. ولهذا الغرض تم تنفيذ مشروع إنشاء إدارة للأرصاد الجوية اعتباراً من أول يناير 1992 وتقوم بتسيير المرفق الوطني للأرصاد الجوية وتجهيزه بأحدث نظم الأقمار الصناعية للأرصاد الجوية وأصبح قادراً على تأدية خدمات الأرصاد الجوية لجميع قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الدولة. ويضم المرفق الوطني للأرصاد الجوية مركز التنبؤات الجوية الرئيسي، مركز اتصالات الأرصاد الجوية، بنك معلومات الأرصاد الجوية، مركز معايرة أجهزة الرصد الجوي، ورشة إصلاح وصيانة نظم الأرصاد الجوية ومكتبة عامة للأرصاد الجوية. كما توجد لدى وزارة الزراعة والثروة السمكية 10 محطات أرصاد رئيسية مزودة بأكثر من 60 جهاز لقياس حرارة الجو والأرض والماء والرطوبة النسبية واتجاه وسرعة الرياح وكميات الأمطار والتبخّر كما توجد حوالي 32 محطة أخرى لقياس كميات

مياه الأمطار . وجميع محطات الرصد السابقة والمراكز تستخدم أيضا في رصد التطرف في عناصر المناخ وخاصة درجات الحرارة والهطول المطري والرياح وتقوم أيضا وزارة الزراعة والثروة السمكية برصد التغير في الغطاء النباتي الرعوي والزراعي واتجاهاته.

## 4 التدابير المؤسسية المتخذة لتنفيذ الاتفاقية

### 4.1 الجهة الوطنية المسؤولة عن متابعة تنفيذ الاتفاقية

تم تخويل الهيئة الاتحادية للبيئة متابعة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بموجب قرار من مجلس الوزراء المؤرخ رقم 4/452 لسنة 1997م، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ ما ورد فيها على المستوى الوطني والتحت إقليمي والإقليمي والدولي بالتنسيق الكامل مع الجهات ذات العلاقة. وفي هذا الإطار أصدر معالي حمد عبد الرحمن المدفع وزير الصحة ورئيس مجلس إدارة الهيئة الاتحادية للبيئة بتاريخ 17/6/2001، القرار رقم (20) لسنة 2001 بتشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر". وتتكون اللجنة من ممثلين لـ 17 جهة. وجميع هذه الجهات تهتم بشكل أو بآخر بمكافحة التصحر وذلك حسب مهام واختصاصات كل منها، والتي في الغالب تندرج تحت النشاطات البحثية – التطبيقية – بناء القدرات – التوعية – الرصد – التقييم – التقنية .. الخ، ويمثل كل جهة شخص أو أكثر من ذوي الخبرات والكفاءات العالية في مجالات البيئة والزراعة والمياه والغطاء النباتي والتربة والحياة البرية .. الخ ، ويتم عمل اللجنة من خلال برنامج محدد لها. أما التنسيق بين أعضاء اللجنة فسيكون بمختلف وسائل الاتصال الحديثة (هاتف، فاكس، بريد إلكتروني). ومن مهام اللجنة إعداد الإستراتيجية وبرامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر تمثيلاً مع ما ورد في الاتفاقية والملحق الآسيوي. والهيئة الاتحادية للبيئة هي هيئة عامة تختص بشؤون البيئة لها الشخصية الاعتبارية. وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري، وتلحق بمجلس الوزراء. وتم تم إنشاء الهيئة بموجب القانون الاتحادي رقم (7) لسنة 1993. الصادر من صاحب السمو زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة. يتكون الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة الاتحادية للبيئة من 3 إدارات فنية تعمل في مجالات البيئة المختلفة. ومن المتوقع أن تعمل بشكل أو بآخر في مجال مكافحة التصحر، ولكن قسم النشاط الزراعي ومكافحة التصحر بإدارة التقييم البيئي والتنمية المستدامة هي الجهة التي ستكون مسؤولة عن أعمال مكافحة التصحر.

### 4.2 الإطار القانوني والتشريعي للمحافظة على البيئة

أصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قانون حماية البيئة وتميئتها رقم (24) لسنة 1999 ويتضمن تنمية الموارد الطبيعية والحفاظ على التنوع الحيوي في إقليم الدولة واستغلاله الاستغلال الأمثل لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة، والعمل على تنمية وتطوير موارد البيئة الصحراوية والاهتمام بالتنوع الحيوي وزيادة الرقعة الخضراء واستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة والإفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي تحمي المناطق الزراعية وتتميتها . والعمل على الحد من أي نشاط من شأنه أن يضر بكمية أو نوعية الغطاء النباتي مما قد يؤدي إلى التصحر أو تشوه البيئة الطبيعية. وتنفيذ الالتزامات التي تنظمها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية المتعلقة بحماية البيئة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية التي تصادق عليها أو تنضم إليها الدولة.

### 4.3 إدخال برامج العمل الوطنية كجزء من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة

يجب التأكيد هنا إلى ما تم الإشارة إليه سابقاً من تميز وخصوصية دولة الإمارات العربية في تبنيها منهج تخضير وتشجير وزراعة الصحراء بالإضافة إلى معالجة المناطق التي تأثرت بزيادة ملوحة المياه الجوفية بدرجات متفاوتة في بعض أجزاء الدولة. ونظراً إلى أن انضمام الدولة للاتفاقية تم حديثاً في عام 1999م، فلا زالت برامج العمل الوطنية في مجال مكافحة التصحر تحت الإعداد. والدولة مهتمة بذلك وتم إعطاؤها الأولوية ضمن الإستراتيجية الوطنية للبيئة خاصة في الفصل المتعلق بموارد الأرض والزراعة والفصل المتعلق بموارد المياه. كما أن الدولة أولت تنمية الموارد الطبيعية المتجددة والمحافظة عليها أولوية قصوى في برامجها خلال العقد الماضيين والمتوقع أن يزداد هذا الاهتمام كثيراً خلال العشر سنوات القادمة وينعكس في الحد من ظاهرة التصحر.

وستراعي "اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل البيئي لدولة الإمارات العربية المتحدة" التي تم تشكيلها في 28 يناير 2002 بقرار من مجلس الوزراء عند وضع برامج العمل والمشروعات الوطنية الخاصة بمكافحة التصحر أن تكون منسجمة تماماً مع الإطار الإستراتيجي والتخطيطي المطلوب للمحافظة على البيئة. ومن المتوقع أن تعتمد الدولة الميزانيات التشغيلية للقطاعات ذات العلاقة بمكافحة التصحر ورصد المبالغ اللازمة لتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة وتميئتها.

#### 4.4 التعاون تحت إقليمي وإقليمي والدولي في مجال مكافحة التصحر

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في إعداد الوثيقة الخاصة ببرامج العمل تحت الإقليمية لمكافحة التصحر في دول غرب آسيا كما استضافت اجتماعيين لهذا الغرض عقد أحدهما في أبوظبي والآخر في دبي. حيث اقترح اجتماع دبي الوثيقة الخاصة بالبرنامج تحت الإقليمي لدول غرب آسيا وذلك في شهر فبراير 2000م. وتشارك حالياً في تنفيذ برنامجي حصر وتقييم الغطاء النباتي (TN2) والموارد المائية (TN1) على مستوى غرب آسيا، وتقوم الجهات ذات العلاقة في الدولة بإنهاء ما يخصها في هذين المشروعين. كما شاركت في مناقشة البرنامج الخاص بتنفيذ مشاريع رائدة لمكافحة التصحر على المستوى تحت إقليمي وحضرت جميع اجتماعات التحت الإقليمية التي تمت خلال السنتين الماضيتين التي عقدت في بون وسلطنة عمان والرياض عامي 2000، 2001 والتي بحثت سير تنفيذ البرامج تحت الإقليمية لغرب آسيا وكذلك البرامج الوطنية. وقد روعي عند إعداد البرامج الإقليمية وتحت الإقليمية أن تعود بالفائدة على تحقيق أهداف برامج العمل الوطنية ومن هذه البرامج الرصد وتقييم لحالة التصحر، والإنذار المبكر للتصحر والجفاف، وإدارة الموارد المائية، وبناء القدرات، وتنمية المراعي والغابات، وتثبيت الكثبان الرملية.

كما أنه على مستوى الدول العربية وفي إطار متابعة تنفيذ الاتفاقية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة شاركت بفاعلية في لجنة تسيير مكافحة التصحر التابعة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والتي عقدت عامي 2000 و 2001، وقد استطاعت هذه اللجنة بالتعاون مع المنظمات تحت الإقليمية والإقليمية تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج الخاصة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، واستعملت اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر على ربط البرامج الوطنية ببرامج العمل تحت الإقليمية والإقليمية للاستفادة من الخبرات والإمكانات المتاحة في دعم تنفيذ تلك البرامج.

وعلى المستوى الوطني تم إعداد دراسة مسحية للشريط الساحلي في دولة الإمارات مستخدمين في ذلك الصور الفضائية والمسوحات الحقلية وعلى المستوى تحت إقليمي فقد شاركت الدولة بالتعاون مع دول مجلس التعاون والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعداد مسودة مشروع متكامل لحصر وتقييم المراعي والغابات في دول مجلس التعاون ورفع للمسؤولين في دول مجلس التعاون لدراسته تمهيداً لإقراره.

#### 5 عملية المشاركة في إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية

الجهات المعنية بتخصير الصحراء ومكافحة التصحر في الدولة تشارك مشاركة فعلية في تحديد أولويات برامج العمل الوطنية. ومنها التعرف بأهمية البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الموارد الطبيعية المتجددة (مياه، تربة، حيوانات، غطاء نباتي) وتوجد لجنة للتوعية البيئية مشكلة من جميع الجهات المعنية لهذا الغرض. كما تقوم كل جهة بوضع برامجها المحلية في مجال اختصاصها.

تشكيل "اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر" يشكل البداية لتحديد مسؤولية كل قطاع والعمل المنوط به فيما يتعلق بالبرامج وسيتم تبادل المعلومات من خلال المكاتبات الرسمية والاتصالات الهاتفية وعبر جهاز الفاكس أو البريد الإلكتروني. وستوثق أعمال اللجنة من خلال إعداد محاضر اجتماعاتها.

#### 6 العملية الاستشارية واتفاق الشراكة مع البلدان المتقدمة في تنفيذ برامج العمل الوطنية

بالنسبة لإعداد برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر فستقوم اللجنة الوطنية لمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بهذه المهمة.

وفيما يخص المشاركة الدولية سواء عن طريق الدول المتقدمة أو المنظمات الإقليمية والدولية والجهات التمويلية فإنها محدودة جداً، وإذا شاركت أي جهة فسيكون بتمويل من الهيئة أو الدولة. ولقد تم إنشاء المركز الدولي للزراعة الملحية في دبي، بدعم مالي من البنك الإسلامي للتنمية، ودعم اضافي من صندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبلدية دبي، وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.

مما سبق يتضح بأنه ليس هناك أي مشاركة دولية لمساعدة دولة الإمارات في إعداد برنامج عملها الوطني لمكافحة التصحر والحاجة ملحة لدولة الإمارات وبقيّة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في تقديم المساعدة الفنية لإعداد برامج عملها الوطنية بما يتفق مع ظروفها البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتغيرات التي تمت خلال العقود الثلاثة الماضية وتأثيرها على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة.

أما فيما يتعلق بالمساعدة التي تحتاجها الدولة في تنفيذ البرامج والأنشطة فسيتم إدراجها أثناء إعداد البرامج وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الفنية والتقنية والعلمية.

## 7 الأنشطة المنفذة ولها علاقة بمكافحة التصحر

لقد اهتمت دولة الإمارات العربية المتحدة بالمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وتمييزها وحسن إدارتها منذ أكثر من عقدين وذلك من خلال وضع القوانين والتشريعات اللازمة وتم تنفيذ العديد من الأنشطة التالي لها علاقة بمكافحة التصحر. وأهم هذه الأنشطة:

- تم إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وحسن استخدامها.
- تم إعداد الأطلس الوطني ويحتوي على المعلومات الجغرافية والجيولوجية العامة.
- أجريت عدة مسوحات للموارد المائية الجوفية.
- تم حصر عدد الأفلاج وكميات المياه المتدفقة منها سنوياً.
- المياه العادمة للمعالجة الثلاثية تستخدم في الزراعات التجميلية والغابات الصناعية في المدن وحولها.
- زادت المساحة المزروعة (آلاف الهكتارات) بكافة صورها من مزارع وغابات منتجة من 32.5، إلى 43.6، 68.3، 161.7، 266، 546.5؛ على التوالي خلال الأعوام 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، 2000.
- وظلت مساحة الغابات (آلاف الهكتارات، من المساحة المزروعة) تزداد من 40، 100، 200، 300؛ على التوالي خلال الأعوام 1985، 1990، 1995، 2000.
- الأراضي الصالحة للزراعة كانت تتراوح بأقل من 200 ألف هكتار في العام 1975، حوالي 2.4 % من المساحة الإجمالية للدولة؛ لتصل المساحة المزروعة الفعلية إلى 6.5 % من المساحة الإجمالية للدولة.
- انتهجت الدولة سياسة إنشاء المحميات الطبيعية في الجزر وبعض المناطق المعزولة أصبحت هذه المحميات تزخر بأعداد كبيرة من الكائنات الحية المختلفة.
- أعدت كل من بلدية أبوظبي ودبي والشارقة والعين خرائط لاستثمارات الأراضي تحدد المناطق السكنية والزراعية والصناعية والمرافق العامة وغيرها.
- تعتمد السياسة الزراعية في دولة الإمارات على مجموعة من التوجهات التي تهدف إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة وتحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتي من الإنتاج. ويوجد على مستوى دول مجلس التعاون سياسة زراعية مشتركة أقرت في عام 1984م ثم عدلت في نوفمبر 1994م وأصبحت تسمى بالسياسة الزراعية المشتركة المعدلة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

## 8 المخصصات المالية من الميزانيات الوطنية

إن برنامج العمل الوطني الخاص بمكافحة التصحر لا زال في مراحل إعداده الأولى ولكن فيما يختص بأنشطة تخضير الصحراء القائمة حالياً والمتعلقة بالمراعي والثروة الحيوانية والنشاط الزراعي والموارد المائية فإن ذلك يتم من خلال الجهات المشرفة على هذه الأنشطة حيث يتم تقديم دعم يتمثل في توفير الأعلاف لحيوانات الرعي بأسعار رمزية بهدف تخفيف الضغط على المراعي الطبيعية، إضافة إلى مشاريع توصيل ومد شبكات للمياه المعالجة للمزارع ومواقع التشجير وتشجع الدولة المنتجات الزراعية الوطنية ولكن ليس من المعروف في الوقت الحاضر هلي يتم استمرار أو توقف تقديم هذا الدعم. مصادر التمويل تعتمد كلياً على الموارد المحلية من داخل الدولة لجميع المشاريع على مستوى كل إمارة أو على مستوى الاتحاد. والتمويل شبه دائم واعتماده يتوقف على الميزانية السنوية لكل قطاع. حيث يتم تخصيص مبالغ مالية سنوياً ضمن ميزانيات الجهات ذات العلاقة بالدولة من أجل تنفيذ برامج تخضير الصحراء والبرامج البيئية والتي من ضمنها برنامج مكافحة التصحر. كما أن هناك تعاون مع البنك الإسلامي للتنمية فيما يخص دراسات وأبحاث الزراعات في المناطق العالية الملوحة.

## 9 معايير ومؤشرات قياس التقدم في تنفيذ الاتفاقية وتقييمها

برامج تخضير الصحراء وزيادة الرقعة الزراعية وزيادة الغابات المزروعة تعتبر من أهم معايير ومؤشرات قياس التقدم في تنفيذ الاتفاقية وتقييمها حيث يتم باستمرار العمل على نجاحها واستمراريتها وزيادة العائد منها. كما تقوم الجهات المعنية كل في مجاله بعملية رصد وتقييم حالة البيئة والموارد الطبيعية وذلك باتباع التقنيات الحديثة المتمثلة في نظم الاستشعار عن بعد واستخدام صور الأقمار الصناعية وربطها بالقياسات الحقلية والمختبرية وذلك بهدف دراسة مدى تدهور الأراضي إضافة إلى الاستفادة من نظم المعلومات الحديثة في تكوين قاعدة بيانات تسهل عملية التقييم والتحليل للنتائج المتحصل عليها من أعمال الرصد. ولكن إلى الوقت الحالي لم يتم ربط أنظمة المعلومات لدى الجهات المختلفة ببعضها البعض وتشكيل شبكة اتصالات ومعلومات موحدة على مستوى الدولة مما يقلل من كفاءة الاستفادة من المعلومات المتاحة، إضافة إلى أنه لم يتم تقييم برنامج العمل الوطني نتيجة لعدم الانتهاء من إعدادها.